

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

ولذا أردفه بها (الجرح والتعديل) المنقسمان إلى أعلى وأدنى وبين ذلك حسبما دل عليه تنويعهم للألفاظ المصطلح عليها لهما اختصارا مع شمول القبول والرد لها (قد هذب به) بالمعجمة أي هذب كلا منهما حيث نفى اللفظ لصادر منهم فيهما ابن أبي حاتم هو الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن لإمام أبي حاتم محمد بن (إذ رتبته) في مقدمه كتابه الجرح والتعديل فأجاد وأحسن كما قال ابن الرحمن الصلاح والشيخ ابن الصلاح زاد عليه فيهما ألفاظا أخذها من كلام غيره من الأئمة وكذا زادت على كل من ابن الصلاح وابن أبي حاتم ما في كلام أئمة أهل أي الحديث وجدت من الألفاظ في ذلك يعني بدون استقصاء وإلا فمن نظرا كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور والكامل لابن عدي والتهذيب وغيرها طفر بألفاظ كثيرة ولو اعتنى بتتبعها ووضع كل لفظه بالمرتبه المشابهه لها مع شرح معانيها لغه واصطلاحا لكان حسنا .

وقد كان شخنا يلجج بذكر ذلك فما تيسر والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك فإرفع مراتب التعديل ما أتى كما قال شيخنا بصيغه أفعل كأن يقال أوثق الخلق وأثبت الناس أو نحوهما مثل قول هشام بن حسان حدثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين لما تدل عليه هذه الصيغه من الزيادة وألحق بها شيخنا إليه المنتهي في التثبيت وهل يلتحق بها مثل قول الشافعي في ابن مهدي لا أعرف له نظيرا في الدنيا محتمل وهل يليه ما هو المرتبه الأولى عند بعضهم قولهم فلان لا يسأل عن مثله ونحو ذلك ثم يليه ا هو المرتبه الأولى عند الذهبي في مقدمه ميزانه وتبعه الناظم ما كررته مع تباين الألفاظ كثقه ثبت أو ثبت حجه ولو أعدته اب اللفظ الواحد من المرتبه التاليه لهذه خاصه كثقه ثقه أو ثبت ثبت لأن التأكيد الحاصل بالتكرار